

مجلس المحافظين

GOV/2009/9

Date: 19 February 2009

Arabic

Original: English

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي

البند الفرعي ٥ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت

(الوثيقة GOV/2009/6)

تنفيذ اتفاق الضمانات، المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، في الجمهورية العربية السورية

تقرير من المدير العام

١- في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، قدّم المدير العام إلى مجلس المحافظين تقريراً عن تنفيذ اتفاق الضمانات، المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، في الجمهورية العربية السورية (سوريا) (الوثيقة GOV/2008/60). وطلب المجلس من المدير العام مداومة إطلاعه على ما يستجدّ من تطورات، حسب الاقتضاء. ويغطّي التقرير الحالي التطوّرات ذات الصلة التي طرأت منذ ذلك التاريخ.

ألف- سرد لتسلسل الأحداث

٢- حسبما أُشير في التقرير السابق للمدير العام، كشف تحليل العيّنات البيئية المأخوذة من موقع دير الزور عن وجود عدد كبير من جسيمات اليورانيوم الطبيعي البشري المنشأ (أي المنتج عن طريق المعالجة الكيميائية). وأفادت سوريا بأن منشأ جسيمات اليورانيوم هو القذائف التي استخدمت في تدمير المبنى (الفقرة ٨ من الوثيقة GOV/2008/60).

٣- ومن أجل التنبّه من تأكيدات سوريا بشأن المصدر المحتمل لجسيمات اليورانيوم التي عثِر عليها في دير الزور، طلبت الوكالة من سوريا، في رسالة مؤرّخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أن تتيح لها معاينة الموقع (بما فيه محطة معالجة المياه الكائنة في الموقع)، وأية أماكن أخرى كان موجوداً فيها و/أو يُوجد فيها في الوقت الراهن الحطام الناشئ من المبنى والمعدّات، وكذلك أية معدّات أنقذت وأزيلت من دير الزور، حتى يتسنى للوكالة أن تأخذ عيّنات لتلك المفردات والمواد، إلى جانب عيّنات بيئية مرفوعة منها. كما أن الوكالة، في تلك الرسالة:

- طلبت من سوريا أن تتطلعها على نتائج أية تقييمات ربما تكون قد أجرتها بشأن المواد التي استُخدمت أثناء القصف، أو الناتجة عنه؛
- وطلبت، كتدابير من تدابير الشفافية، أن يُسمح للوكالة بتفقد أماكن إضافية؛
- وذكّرت سوريا بأن طلبات المعلومات والوثائق المُشار إليها في رسالة الوكالة المؤرخة ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨، المتصلة - في جملة أمور - بتقديم معلومات بشأن المبنى المُدمر، ما زالت بلا جواب؛
- وأعلنت أنها تقف على أهبة الاستعداد لمناقشة تلك الأمور وللقيام بالأنشطة المُشار إليها أعلاه بأسرع ما يمكن.

٤- وفي رسالة مؤرخة ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩، أفادت سوريا مجدداً بأن المرفق المُدمر والمرفق الحالي في موقع دير الزور، كلاهما عبارة عن منشآت عسكرية. وقدمت سوريا معلومات رداً على بعض الأسئلة المطروحة في رسالة الوكالة بتاريخ ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨ بشأن الغرض من محطة ضخ المياه ومحطة تنقية المياه الموجودتين في الموقع ومساعي الشراء المرتبطة بمعدات ومواد معينة. بيد أن الإجابات التي قدمتها سوريا كانت مجرد إجابات جزئية وشملت معلومات سبق تقديمها للوكالة بالفعل، كما أنها لم تتناول معظم الأسئلة المطروحة في رسائل الوكالة. وتعكف الوكالة حالياً على تقييم المعلومات التي قدمتها سوريا.

٥- وفي رسالة مُوجهة إلى إسرائيل بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أُشير فيها إلى مزاعم سوريا بشأن منشأ جسيمات اليورانيوم التي عثِر عليها في دير الزور، طلبت الوكالة من إسرائيل أن تزودها بمعلومات تستطيع الوكالة من خلالها أن تتبعت مما إذا كانت الذخائر المزعوم أنها قد استخدمتها يمكن أن تكون مصدر جسيمات اليورانيوم (الفقرتان ٨ و ١٨ من الوثيقة GOV/2008/60). وفي ما يخص طلب الوكالة، اكتفت إسرائيل، في رسالة مؤرخة ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بالقول "إنها ترفض المزاعم السورية بشأن هذه المسألة" وإنه "لا يمكن أن تكون إسرائيل هي مصدر جسيمات اليورانيوم التي عثِر عليها في موقع المفاعل النووي".

باء- التحقق من جانب الوكالة

٦- واصلت الوكالة تحليلها لجميع المعلومات التي أُتيحت لها نتيجة للزيارة التي قامت بها إلى موقع دير الزور في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، بالإضافة إلى معلومات وردت من مصادر أخرى. كما أجرى عدد من المختبرات المشاركة في شبكة مختبرات التحليل التابعة للوكالة تحاليل إضافية للعينات البيئية التي أُخذت من موقع دير الزور. وكشفت هذه التحاليل عن جسيمات إضافية من اليورانيوم البشري المنشأ. وجسيمات اليورانيوم هذه، فضلاً عن تلك التي اكتشفت نتيجةً للتحاليل السابقة، هي من نوع غير مُدرج في رصيد المواد النووية المُعلن من جانب سوريا.

٧- وتقييم الوكالة في الوقت الراهن هو أن ثمة احتمالاً ضئيلاً لأن يكون وجود اليورانيوم راجعاً لاستخدام قذائف حيث إن التكوين النظيري والكيميائي للجسيمات وشكل بنيتها، كلها تتعارض مع ما يمكن توقعه نتيجة استخدام ذخائر قائمة على اليورانيوم.

٨- وحسبما أشير في التقرير السابق الصادر عن المدير العام (الفقرات ٥ إلى ٧ من الوثيقة GOV/2008/60)، طلبت الوكالة من سوريا تقديم إيضاحات حول مساعي جهات سورية لشراء مواد ومعدات يمكن أن تدعم تشييد وتشغيل مفاعل نووي. وتواصل الوكالة تقييم المعلومات المتعلقة بمساعي الشراء المذكورة، بما فيها تلك التي قدمتها سوريا في رسالتها بتاريخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

جيم- موجز

٩- لا بد من فهم تام لوجود جسيمات اليورانيوم في موقع دير الزور، ولصور الموقع المئاحة لدى الوكالة، وللمعلومات المتعلقة بأنشطة شراء معينة. لذا فإن على سوريا أن تقدم المزيد من المعلومات والوثائق الداعمة حول الوضع السابق لاستخدام وطبيعة المبنى الكائن في موقع دير الزور، فضلاً عن معلومات حول أنشطة الشراء. وعلى سوريا أن تتحلى بالشفافية، وذلك بإتاحة معاينة إضافية لأماكن أخرى يُزعم أنها ذات علاقة بدير الزور. فهذه التدابير، بالإضافة إلى أخذ عينات من المعدات التي تم تدميرها وإنقاذها ومن الحطام، كلاهما يتسم بأهمية جوهرية كي يتسنى للوكالة إنجاز تقييمها.

١٠- والمدير العام يناشد سوريا أن تتخذ التدابير المذكورة آنفاً بأسرع ما يمكن. كما يناشد المدير العام إسرائيل وسائر الدول التي قد تكون لديها معلومات ذات صلة أن تتيح تلك المعلومات للوكالة، بما فيها الصور الملتقطة بالسواتل، وأن توافق على أن تُشارك الوكالة سوريا في الاطلاع على هذه المعلومات.

١١- وسيواصل المدير العام الإفادة عن هذا الموضوع حسب الاقتضاء.